الولايـات المتحـدة الامـيركية في دفاعها عن حقوق الانسان. وباسم حقوق الانسان تنتهك حقوق الانسان، ويستجيب الاتحاد السوفياتي للابتزاز، فيسمح بالهجرة اليهودية المكثّفة، ويتيح، بذلك، فرصة للمؤامرات الصهيونية الاسرائيلية، المدعومة اميركياً، ان تحقق أهدافها بتهجير مئات الألوف من اليهـود الى أراضي فلسـطين المحتلة، وكـأن أصحاب هذه الاراضي من العرب ليس لهم حقوق الانسان. لذلك، فهو غزو لما بقي من فلسطين بالمعنى الصحيح، ممّا سوف يجرّ على المنطقة مزيداً من الحروب والدمار والصراعات.

ويجب ان نحذر من السقوط في منزلق تصديق الدعايات الاسرائيلية بتصوير المهاجرين السوفيات بأنهم فُجعوا لدى وصول طلائعهم اسرائيل، أو الاراضي المحتلة، وان فكرة الاستقرار التي تزيّنها اسرائيـل لليهـود السوفيات قبل مجيئهم لتشجيعهم على الهجرة هي خدعة باطلة. فما يراد بهذه الاكاذيب هو التمويه على العرب، واقناعهم بأن ليس هناك ما يجب ان يزعجهم، وان ثورتهم هي انفعال في غير محله، وانّه يحسن بهم ان يتفرّغوا لاهتماماتهم الخاصة، وقضاياهم الداخلية؛ هذا في الوقت الذي تستمر موجات الهجرة، وتجرى مشروعات الاستيعاب على قدم وساق.

ومن المتوقّع ان تزداد كثافة «البيانات» الاسرائيلية عن التهجير والاستيعاب خلال الفترة المقبلة، وان تشتد حدّتها مع توالي وصول الافواج، لا سيّما ان الموقف يقتضي ترويج دعاية مباشرة، وعالمية، لهـذه العمليـات حتى يتسنّى جمع الاموال اللازمة للاستيطان. ومن المتوقع، أيضاً، ان تصاحب الحملات الاسرائيلية المتوقعة تهديدات بالعدوان المسلّح؛ فالهجرة الجماعية المرتقبة تحتاج الى حماية بالسـلاح. هذا بالاضافة الى الاستعدادات الخاصة لمكافحة الانتفاضة، التي يتعيّن رفع درجتها تحسّباً لاشتداد المقاومة الداخلية لتدابير النزح والترحيل.

وقد لا تكون الهجرة اليهودية الجديدة لصالح اسرائيل فقط، بل يمكن ان تكون نتيجة رغبة دول المهـاجـرين الاصليـة في التخلّص من اليهود لديها، لتحرير قرارها السياسي، واقتصادها القومي، ومؤسساتها المالية، ووسائلها الاعلامية، من سيطرة هؤلاء اليهود عليها. الّا ان الامور تسير لغير صالح العرب خطوة خطوة، وقطعة قطعة، باستغلال انشغال نظم الحكم في بلادنا بالخلافات فيما بينها، ومحاولة ازالة هذه الخلافات.

وهناك مسؤولية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في هذا الموضوع. لذا يجب ان تقوم هاتان الدولتان بممارسة مسؤولياتهما، وصلاحياتهما، للعمل على ايقاف هذه الجريمة التي تمثّل انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان، واهداراً متعمّداً لمبادىء حقوق الانسان، وتهديداً صريحاً ومباشراً للامن القـومي العربي، فضلاً عن ان المضيّ في تنفيذ هذه الجريمة لن يؤدي الّا الى وقف المسيرة السلمية واحباط مختلف الجهود المبذولة للوصول الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

ومحاولة التوجّه نحو الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية بالاقناع فقط لايقاف، أو تأجيل، الهجرة هي مضيعة للوقت، وربما كان الاجدى ان تواجه الدولتان باستخدام القوة العربية مجمّعة، وبالضغوط الاعلامية والمعنوية المختلفة. فالتهجير اليهودي، قبل التسوية السلمية القائمة على الحل العادل للقضية الفلسطينية، امر يعيق، حتماً، مسيرة التعاون مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، وبقية الدول الاوروبية، شرقاً وغرباً. وبمعنى آخر، فان تأجيل التهجير اليهودي، دون المساس بحق الهجرة، الى ما بعد التوصّل للتسوية السلمية، هو المساهمة المباشرة والمطلوبة من الدولتـين العـظميـين، للمسـاهمـة في فرض واقـع جديـد تتـوحّد به مواقف الدول المختلفة تجاه